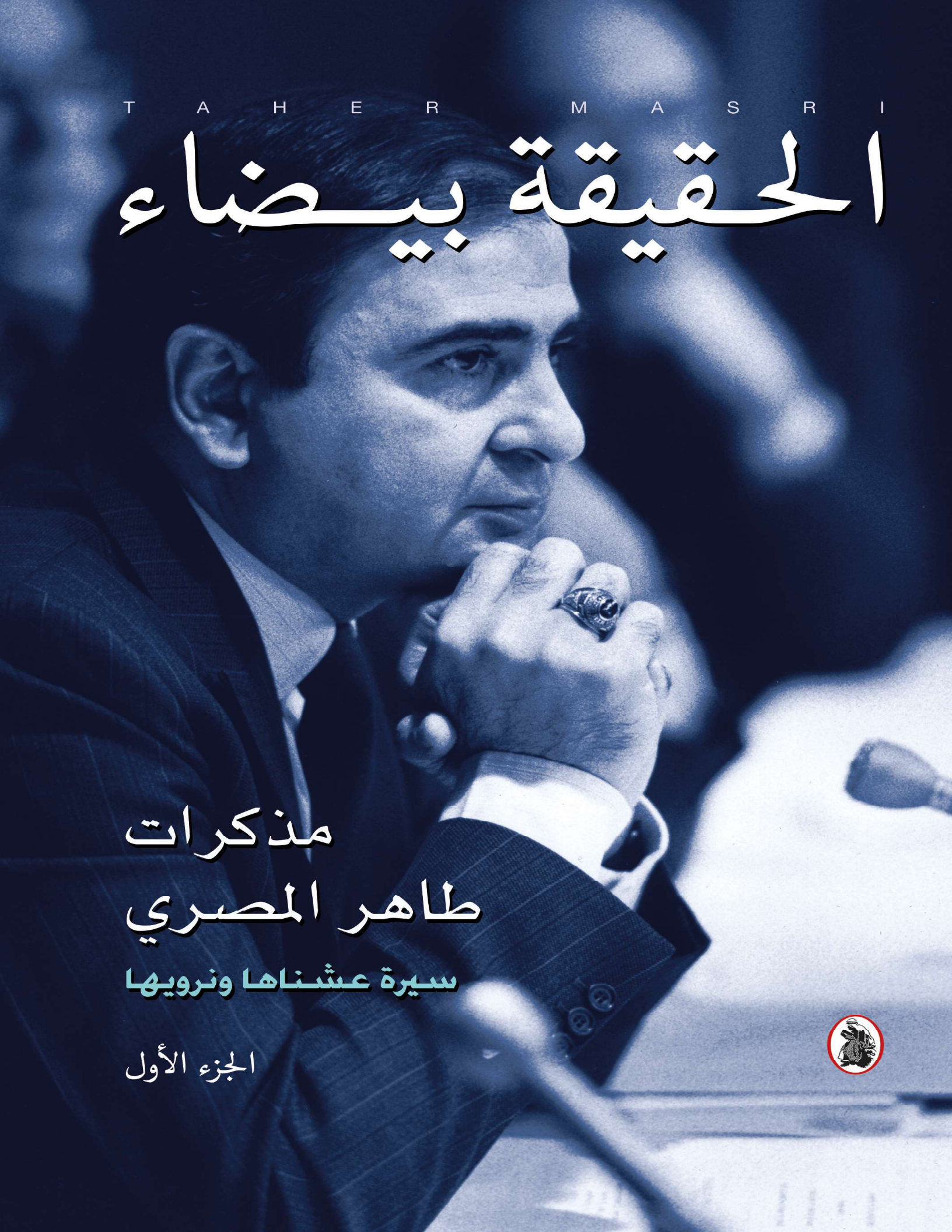

T A H E R M A S R I

الحقيقة بيضاء

مذكرات طاهر المصري

سيرة عشناها ونرويها

الجزء الأول

الفصلُ الرّابعَ عشرَ

حكومةٌ تسابقُ الزّمنَ

كنّا نعرفُ تمامًا بأنّه لا يمكنُ بحثُ كلِّ بنودِ الإرادةِ الملكيّةِ في الدّورةِ الاستثنائيّةِ، دخلْنا المجلسَ وبوادرُ العواصفِ النّيابيّةِ تلوحُ في الأفقِ، وكنّا كحكومةٍ صادقين في توجّهاتِنا، ولم نكن نفهمُ هذا الجوَّ الملبَّدَ بالغيومِ في مجلسِ النّوّابِ، سوى كونِهِ نابعًا من أسبابٍ شخصيّةٍ ضيّقةٍ، فقد كان إلغاءُ الأحكامِ العرفيّةِ مطلبًا رئيسيًّا للشّعبِ الأردنيِّ، ناضلَ من أجلِهِ، ونجحَ عددٌ كبيرٌ من النّوّابِ، على رأسِهم نوّابُ الحركةِ الإسلاميّةِ، على أساسِ المطالبةِ به. فالمؤسفُ أنّ أعضاءَها لم يلتفتوا إلى الإجراءاتِ والخطواتِ الإصلاحيّةِ والدّستوريّة الّتي أعلنّا عنها، بما فيها إلغاء الأحكامِ العرفيّةِ، وطلبْنا عقدَ جلسةِ الثّقةِ في دورةٍ اَستثنائيّةٍ، وهي بادرةٌ تقومُ الحكومةُ الأردنيّةُ بها للمرّةِ الأولى لمناقشةِ بيانِ الثّقةِ على غيرِ عادةِ الحكوماتِ السّابقةِ.

كنّا نظنّ أنّ قوى الشّدِّ العكسيِّ ستهدأُ وسترحّبُ بصدقِ توجّهاتِ الحكومةِ وصدقيّتها، مع كلِّ هذه المشاريعِ الإصلاحيّةِ، وهذا التّوجّهِ الدّيمقراطيِّ، لكنْ للأسفِ الشّديدِ ولحزني البالغِ، وجدْتُ أنّ الاعتباراتِ الضّيّقةَ بقيَتِ المحرّكَ الرّئيسيَّ لتحرّكاتِ هذه القوى.

وإنْ كنتُ لا أريدُ أن أدخلَ في التّفاصيلِ الدّقيقةِ في هذا المجالِ، ولكنْ لا بدَّ من ذِكرِ بعضِها لجلاءِ الصّورةِ.

سأسردُ هنا بعضَ الأمثلةِ الدّقيقةِ لإثباتِ ما أقولُ، فالزّميلُ عبد الرّؤوف الرّوابدة كان على رأسِ المنضمّين إلى فريقِ محاربةِ الحكومةِ، وهو أكثرهم وضوحًا وبلاغةً، وألقى خطابًا رنّانًا ضدَّ الحكومةِ، لكنّهُ منَحَها ثقتهُ في النّهايةِ.

وقدّرتُ أنّ سببَ معارضةِ الرّوابدة ومناكفتهُ للحكومةِ هو اَعتراضُ الكتلةِ الوطنيّةِ على توزيرهِ واَستجابتي لهذا الاعتراضِ - كما ذكرتُ سابقًا - ما جرحهُ معنويًّا ودفعهُ إلى موقفهِ المتشدّدِ.

أمّا المرحومُ ذوقان الهنداوي، فقد شابهَ الرّوابدة في معارضتهِ، ولكن بأسلوبٍ مختلفٍ، وهذا من طبيعتهِ رحمه الله.

وأظنّ أنّ الهنداوي كان عاتبًا جدًّا، لأنّه لم يعلمْ بترتيباتِ تأليفِ الحكومةِ ولم تجرِ اَستشارتهُ، وربّما لاستبعادهِ من المشاركةِ فيها، وللأمانةِ وبكلِّ صدقٍ أقول وللمرّةِ الأولى أنّي كنتُ أرغبُ بانضمامهِ للحكومةِ لأنّه كان سيضيفُ إليها بعدًا وثقلًا قويَّين، ولكنّ سوءَ تقديري - كما ذكرتُ سابقًا - جعلهُ من المعارضين لحكومتي.

أمّا جمال الصّرايرة، فقد كانت معارضتهُ شديدةً جدًّا، لأنّه كان يعتقدُ، بناءَ على علاقتهِ الوثيقةِ بالشّريفِ زيد بن شاكر، بأنّي كنتُ سأختارهُ وزيرًا، وتخلّيتُ عنه في اللّحظةِ الأخيرةِ. والحقيقة أنني لم أتخلى عنه بل كان هناك خطأ ما في التبليغ مما أحدث هذا الارتباك. وتتالي الأخطاء أحرج الصرايرة أمام نفسه وأمام الناس.

وفي سنواتٍ لاحقةٍ تداولتُ والصّرايرة في هذه الواقعةِ، وأعلَمَني بنفسهِ أنّ الشّريف زيد هو الّذي وعدهُ بالتّوزيرِ في حكومتي، وإنّي رفضتُ ذلك، وزادَ من حرجهِ أنّه حين اَستقالتْ حكومةُ مضر بدران، وكان وزيرًا فيها، ولدى وجودهِ في الدّيوان الملكيِّ، ظنَّ أنّه سينتقلُ إلى حكومتي الّتي كانت بانتظارِ تأديةِ القسم الدّستوريِّ، إلّا أنّ التّشريفات الملكيّةَ أعلمَتْهُ بأنّه ليس له مكان في الحكومةِ الجديدةِ، وذلك بحضورِ بعضِ الزّملاءِ الأمر الّذي زادّ من حرجهِ. وبعد سنوات اتضحت الصورة أمام جمال وأنتهى الأمر عند هذا الحد.

وهناك آخرون منهم عيسى الرّيموني، الّذي ظنَّ أنّه كان مُرشّحًا لتولّي حقيبةِ وزارةِ الشّبابِ، ويبدو أنّ مضر بدران أوحى إليهِ بذلك، ولم أكن أعرفُ شيئًا عن وعدِ بدران له إلّا بعد زمنٍ.

ومثالٌ آخر هو د. أحمد عِنّاب، فقد كان يأملُ بأن يصبحَ وزيرًا بدلًا من زميلهِ المرحوم عبد السّلام فريحات في الكتلةِ وفي الدّائرةِ الانتخابيّةِ، الّذي اَخترتهُ وزيرًا للشّؤونِ البرلمانيّةِ، ولا تنتهي الأمثلةُ.

كان التّجمّعُ الرّئيسيُّ في مجلسِ النّوّابِ بعدَ كتلةِ نوّابِ «الحركة الإسلاميّة» الّذي ناكفَ الحكومةَ هو «الكتلة الدّستوريّة»، الّتي اَدَّعى أعضاؤها أنّها لم تُمَثَّلْ في الحكومةِ، وأنّهم سوف يعملون على إسقاطِها لتجاهلِها لهم، ولضعفِ تمثيلِ الشّمال فيها، ولم تكن هذه الكتلةُ موجودةً بصفتها مجموعةً برلمانيّةً عندما جرى تأليفُ الحكومةِ، فقد تشكّلتْ على عجلٍ وبشكلٍ سريعٍ بعد تكليفي مباشرةً، وكأنّما كان الهدفُ من تشكيلِها هو مواجهةُ حكومتي، ومواجهتي شخصيًّا.

أقولُ هذا لتوثيقِ الحقائقِ وللتّاريخِ، إذ لم تشفعْ بالحكومةِ كلُّ تلك النّيّاتِ الحسنةِ والاجراءاتِ الإصلاحيّةِ السّريعةِ والجذريّةِ الّتي اتّخَذَتْها سريعًا وباشرتْ بتحقيقِها وترتيبِها، وفي اَستيعابِ الاعتراضاتِ الشّخصيّةِ والمناكفاتِ الخاصّةِ وعمليّاتِ الشّدِّ العكسيِّ، الّتي اَرتبطتْ كلُّها برغباتٍ ومنافعَ شخصيّةٍ كانت تستهدفُ في الدّرجةِ الأولى والأخيرةِ تحقيقَ مصالحَ شخصيّةٍ بحتةٍ لكلٍّ منهم.

وفي مرحلةِ ما بين تأليفِ الحكومةِ وعقدِ جلسةِ الثّقةِ، جرتْ مداولاتٌ عديدةٌ داخلَ الكتلِ النّيابيّةِ، وقد تصرّفْتُ معها بكلِّ رحابةِ صدرٍ وبتأنٍّ واَستيعابٍ، واَلتقيتُ بالكتلةِ الدّستوريّةِ أكثرَ من مرّةٍ في مقرِّ اَجتماعاتها في مكتبِ النّائبِ عيسى الرّيموني الّذي يقعُ مقابلَ حدائقِ الملكِ عبد الله، وهي مكاتبٌ كانت

تشملُ «جريدة أخبار الأسبوع» الّتي يملكُها، وكنتُ أذهبُ إليهم بصفتي الرّسميّةِ رئيسًا للوزراءِ، ولا أستدعيهم إلى مكتبي أو بيتي، قاصدًا إظهارَ النّيّاتِ الحسنةَ ورغبتي الحقيقيّةَ بالتّفاهمِ معهم.

وكانت معظمُ الكتلِ النّيابيّةِ مُمثّلةً بالحكومةِ، كذلك كان تمثيلُها الجغرافيُّ مستكملًا، وكلّ ذلك لم يُجْدِ نفعًا مع بعضِ النّوّابِ، ما جعلَنا نتأكّدُ بأنّ الدّوافعَ وراءَ كلِّ هذه الضّوضاءِ، إنّما هي شخصيّةٌ ضيّقةٌ إلى أبعدِ حدودِ الضّيقِ.

ألقيتُ خطابَ البيانِ الوزاريِّ أمام مجلسِ النّوّابِ في الحادي عشر تمّوز/ يوليو ١٩٩١، وبدأتِ الكلماتُ تتداعى من أولئك الغاضبين، وأوّلُهم نوّابُ الحركةِ الإسلاميّةِ، ثمّ ما أصبح يُسمَّى بالكتلةِ الدّستوريّةِ.

بتاريخِ الثّامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ أصدرَ ثلاثةُ نوّابٍ، هم منصور مراد وفخري قعوار وحسني الشّيّاب، الّذين يمثّلون كتلةَ «التّجمّع القوميّ العربيّ الدّيمقراطيّ» في مجلسِ النّوّابِ بيانًا هاجموا فيه الحكومةَ وطالبوني بالاستقالةِ والعودةِ إلى موقعي النّيابيّ، ودعوا نوّابَ التّجمّعِ الّذين يشاركون في حكومتي للاستقالةِ... إلخ.

وقامَ نوّابٌ مثل عبد الرّؤوف الرّوابدة، وجمال الصّرايرة، وذوقان الهنداوي، وغيرهم من الزّملاء، بالهجومِ الكاسحِ على الحكومةِ في مناقشاتِ المجلسِ الّتي بدأتْ في السّادس عشر من تمّوز/ يوليو ١٩٩١.

أمّا خطابُ النّائبِ أحمد عويدي العبادي، فكان تعبيرًا عن حقدٍ أسود، وعنصريّةٍ بالغةٍ، وتهجّمٍ عليَّ شخصيًّا، ولم أغضبْ منه كثيرًا لأنّه وفَّرَ لي من حيثُ لا يقصدُ تعاطفًا من نوّابٍ عديدينِ، ومن فئاتٍ شعبيّةٍ وشرائحَ اَجتماعيّةٍ واسعةٍ، عرفتْ مقاصدَ خطابهِ الإقليميّةَ والعنصريّةَ، وقد نأيتُ بنفسي عن التّطرّقِ إلى هذا التّهجّمِ عندما قمتُ بالرّدّ على خطاباتِ النّوّابِ.

وللفكاهةِ أقولُ إنّ النّائب عن محافظةِ الكرك أمطير البستنجي كان يتحدّثُ في كلمتهِ عن محاسنِ الحكومةِ وبرنامجِها التّقدّميِّ والإصلاحيِّ، وأهدافِها البعيدةِ المدى، عندما صاحَ النّائبُ جمال الصّرايرة من مقعدهِ قائلًا له «القدس يا أمطير...» مشيرًا إلى أنّنا سنُفرّطُ في القضيّةِ الفلسطينيّةِ وبالقدس.

والصّرايرة نفسهُ هاجَمَنا بخطابٍ ناريٍّ وترحّمَ على روحِ وصفي التّلّ، وخاطبَ روحهُ قائلًا: «أين أنتَ لترى أين وصلتِ الأمورُ في الأردنّ؟» وللأسفِ، أشيرُ إلى أنّ سببَ هذه النّاريّةِ في الخطابِ كان سوءَ الفهمِ الّذي لم أكن مسؤولًا عنه، بل غيري هو سبب سوء الفهم والّذي وعدَ الصّرايرة بالتّوزيرِ ما أثارَ اَستياءَهُ.

وحجبَ الثّقةَ عن الحكومةِ النّائبُ أحمد عِنّاب لعدمِ توزيرهِ، كما حجَبَها الشّيخُ علي الفقير، لأنّ بناتِ وزيرِ الأوقافِ رائف نجم كُنّ سافراتٍ ولا يلبسنْ الحجابَ ـ بحسب قولهِ لي ـ إلى آخر الأسبابِ غير الوجيهةِ الّتي دفعتْ بالنّوّابِ إلى مهاجمةِ الحكومةِ وحجبِ الثّقةِ عنها.

وبين اَنعقادِ الدّورةِ الاستثنائيّةِ وتقديمِ البيانِ الوزاريِّ ومداولاتِ المجلسِ حول البيانِ، كانتْ تنشطُ اللّقاءاتُ والمداولاتُ والمشاوراتُ والمساوماتُ فيما بين الكتلِ نفسِها، وبينها وبين الحكومةِ، وحتّى مع الدّيوانِ الملكيِّ، وكان واضحًا أنّ الحكومةَ ستواجهُ صعوبةً كبيرةً في الحصولِ على الثّقةِ، واَلتقيتُ عدّةَ مرّاتٍ مع ليث شبيلات، ويعقوب قرّش، وكان واضحًا لي أنّ قرّش مُرتبطٌ كلّيًّا بموقفِ شبيلات ولا رأيَ له في الأمرِ.

وطلبَ ليث شبيلات منّي أن أجيبَ في ردّي على النّوّابِ، بأنّني أسعى لإقامةِ ملكيّةٍ دستوريّةٍ، وإذا ما قلتُ ذلك فإنّه سيعطيني ثقتهُ وثقةَ قرّش، فأخبرتهُ أنّ هذا الأمرَ ليس مطروحًا للبحثِ الآن، فأصرّ على حجبِ الثّقةِ.

أجريتُ إلى جانبِ وزراء آخرين مشاوراتٍ كثيرةً مع النّوّابِ، واَستطعنا شرحَ موقفِنا وصدقِ نوايانا، وصحّةِ خطواتِنا وتوجّهاتِنا، وحصلْنا على دعمِ عددٍ كبيرٍ منهم.

ونظرًا إلى شراسةِ الموقفِ الّذي أظهرَتْهُ «الكتلة الدّستوريّة»، طلبَ الملكُ لقاءَها في منزلِ الشّريف زيد بن شاكر، جرى ذلك من دون علمي، لم يتحدّثْ معهم مباشرةً في دعمِ الحكومةِ، لكنّه كعادتِه، رحمه الله، شرحَ بطريقةٍ غيرِ مباشرةٍ الظّرفَ الدّوليَّ، والوضعَ الإقليميَّ، والمأزقَ الّذي يعيشهُ الأردنّ تلك الأيّام، وضرورةَ العبورِ الآمنِ من هذه المرحلةِ المُقلقةِ والرّهيبةِ.

وعقدَ ذلك اللّقاء في يومِ التّصويتِ على الثّقةِ، وقد جاءَني وأنا تحت القبّةِ النّائبُ يوسف المبيضين، وأعلَمَني بأنّ الكتلةَ قرّرتْ منحي الثّقةَ، معتذرًا عن عدمِ قدرتِه منحي ثقتّهُ وسيمتنعُ عن التّصويتِ، وذلك لوضعهِ الحرجِ مع الحركةِ الإسلاميّةِ في الكركِ الّتي قرّرَتْ حجبَها، وهو لا يستطيعُ الابتعادَ عن موقفِها كثيرًا، وهكذا كان.

وجرى التّصويتُ، فحصلتِ الحكومةُ على سبعةٍ وأربعين صوتًا وحجبَ الثّقةُ عنها واحدٌ وثلاثون نائبًا، واَمتنعَ عن التّصويتِ نائبٌ واحدٌ هو يوسف المبيضين، وغابَ عن جلسةِ التّصويتِ نائبٌ واحدٌ هو يوسف الخصاونة، وصوَّتَ بالثّقةِ كلٌّ من نوّابِ الكتلةِ الوطنيّةِ والتّجمّعِ الدّيمقراطيِّ والحزبيّين الآخرين والمستقلّين، والكتلةِ الدّستوريّةِ بمَنْ فيهم عبد الرّؤوف الرّوابدة مع اَستثناءاتٍ بسيطةٍ.

خلالَ المرحلةِ الواقعةِ ما بين تأليفِ الحكومةِ وطرحِ الثّقةِ بها، زرتُ بدايةً، رئيسَي مجلسَي النّوّابِ والأعيانِ كما ذكرتُ سابقًا، ثمّ قمتُ بزيارةِ مجلسِ القضاءِ الأعلى برفقةِ وزيرِ العدلِ تيسير كنعان، كان مقرُّ مجلسِ القضاءِ الأعلى

في ذلك الوقتِ على الدّوارِ الثّالثِ في جبلِ عمّان، وكان رئيسهُ المرحوم عبد الكريم معاذ.

كان هدفُ الزّيارةِ التّأكيدَ على أنّ القضاءَ هو السّلطةُ الثّالثةُ، ويجبُ على السّلطَتَين التّشريعيّةِ والتّنفيذيّةِ أن تتعاملا مع هذه السّلطةِ بندِّيّةٍ واضحةٍ، وحَثَثْتُ القضاةَ على تقييمِ أنفسِهم وإدائِهم اَنطلاقًا من هذه النّدّيّةِ، والتّعاملِ مع السّلطَتَين بهذه الرّوحِ.

وجّهتُ ملاحظةً إلى القضاءِ جرّاءَ اَنكماشِهِ على نفسِهِ وخوفِهِ من السّلطةِ التّنفيذيّةِ، وقلتُ لِمَنِ اَجتمعتُ بهم إنّه يجبُ أن نرفعَ من كفاءةِ القضاءِ بحيثُ يصبحُ مستقلًّا وقادرًا على الحكمِ بنزاهةٍ، وأبديتُ اَستعدادي للقيامِ بكلِّ ما يلزمُ ويؤدّي بهم إلى التّحرّرِ من هذا الوضعِ، وعرضتُ عليهم زيادةً كبيرةً في رواتبِهم، وفي تحديثِ الإدارةِ القضائيّةِ والأرشَفَةِ والطّباعةِ، لتكونَ المداولاتُ القضائيّةُ علنيّةً، وهذا أمرٌ بديهيٌّ لتحقيقِ العدالةِ، بحيث تكون القراراتُ الصّادرةُ قانونيّةً مميّزةً.

كما نبّهتُ إلى ضرورةِ البتِّ في القضايا بسرعةٍ، واَقترحتُ تأسيسَ نادٍ خاصٍّ ليجتمعَ القضاةُ فيه، وكذلك إرسال قضاةٍ في بعثاتٍ حول العالمِ ليطّلعوا على النُّظُمِ القانونيّةِ وطريقةِ التّعاملِ مع القضايا والبتِّ فيها للاستفادةِ من الخبراتِ واَعتمادِ ما يناسبُنا لتحقيقِ العدالةِ.

كما زرْتُ مقرّ المخابراتِ العامّةِ، وكان رئيسُها آنذاك اللّواء مصطفى القيسي. واَلتقيتُ كبارَ الضّبّاطِ وشرحتُ لهم دقّةَ الظّرفِ الدّوليِّ، وتوقَ النّاسِ إلى الحرّيّةِ وحاجتَهم إليها، والانطلاقَ ضمنَ حدودِ القانونِ، وضرورةَ التّخفيفِ من القيودِ الصّارمةِ والطّويلةِ على النّاسِ حتّى يشعروا بالاطمئنانِ، خاصّةٍ بعد أن ثبتَ بالوجهِ القاطعِ أنّ أزمةَ اَحتلالِ الكويت جمعتِ النّاسَ مع العرشِ، وأظهرتِ اَنتماءَهم غيرَ المشكوكِ فيه، ما يفرضُ التّجاوبَ مع هذا الواقعِ.

وطمأنتُهم بشأنِ توجّهاتِ الحكومةِ، نافيًا الدّعاياتِ الّتي تشيرُ إلى أنّها يساريّةً متُطرّفةً، وموضحًا أنّ هدفَنا هو التّطوّرُ مع حاجاتِ النّاسِ والوطنِ؛ فالزّمنُ يتغيّرُ بسرعةٍ والحرّيّةُ مطلوبةٌ.

كما توجّهتُ إلى مديرِ الأمنِ العامِّ، وكان آنذاك اللّواء فاضل علي فهيد، واَجتمعتُ مع كبارِ ضبّاطِ الأمنِ العامِّ وشرحتُ لهم توجّهاتِ الحكومةِ كما أسلفْتُ، وضرورةَ تعاملِ الجهازِ بأسلوبٍ حضاريٍّ وإنسانيٍّ مع المواطنين.

وأخبرتُهم عن مشاهداتي أيّامَ شبابي لبعضِ مخافرِ الشّرطةِ في العاصمةِ، حيثُ عاينتُ الظّلمَ والأذى والإذلالَ والإهاناتِ الّتي يتعرّضُ المواطنون لها في هذه المخافرِ، إذ يخرجُ المواطنُ منها فاقدًا جزءًا من إنسانيّتِه.

وأوصيتُ بضرورةِ إلغاءِ هذه السّلوكيّاتِ نهائيًّا، والحرصِ على اَحترامِ الإنسانِ الأردنيِّ، فالسّلطةُ لا تعني ظلمَ النّاسِ، ولا التّحكّمَ بمصائرِهم واَنتهاكَ حرّيّاتِهم والاعتداءَ على كراماتِهم، وذكّرتُهم بأنّ مَنْ يظلمِ النّاسَ الآن قد يتعرّضُ للظّلمِ على يدِ غيرِه، وهكذا تدورُ الدّوائرُ.

كذلك زرتُ رئيسَ هيئةِ الأركانِ المشتركةِ في القيادةِ العامّةِ للقوّاتِ المسلّحةِ كوني وزيرًا للدّفاعِ، وكان آنذاك الفريق فتحي أبو طالب. وعلى الرّغم من معرفتي بأنّ سلطتي كوني وزيرًا للدّفاعِ على قيادةِ الأركان محدودةٌ جدًّا، وأنّ القوّاتِ المسلّحةَ هي من اَختصاصِ جلالةِ الملك، إلّا أنّني شرحتُ له توجّهاتِ الحكومةِ.

وفي السّياقِ عينِه زرتُ في وقتٍ لاحقٍ وبعد اَنتهاءِ الدّورةِ الاستثنائيّةِ لمجلسِ الأمّةِ ديوانَ المحاسبةِ، وكان رئيسُهُ آنذاك عادل القضاة الّذي حلَّ مكانَ هاشم الدّباس بقرارٍ من مجلسِ الوزراءِ، وأكّدتُ له على ضرورةِ أن يكون ديوانُ المحاسبةِ مستقلًّا اَستقلالًا تامًّا في توجّهاتِه وتقاريرِه فلا يلتفتُ إلّا إلى

المراقبةِ الصّحيحةِ والدّقيقةِ بعيدًا عن رغباتِ الحكومةِ، وهذا ما يفرضُهُ عليه الدّستورُ قبل كلِّ شيءٍ.

وأرسلتُ له كتابًا خطّيًّا بهذا المعنى بعد اَنتهاءِ الزّيارةِ؛ والكتابُ موجودٌ في أرشيفِ رئاسةِ الوزراءِ وأرشيفِ ديوانِ المحاسبةِ.

كنتُ في كلّ تلك اللّقاءاتِ وفيًّا ومخلصًا لبرنامجِ الحكومةِ ولجلالةِ الملكِ وتوجّهاتِه، فقد كنتُ على علمٍ يقينٍ بأهدافِهِ وسعيِهِ للتّغيير والتّطوير والقيامِ بإصلاحاتٍ داخليّةٍ، ولذلك جَهَدْتُ وحكومتي لخلقِ أجواءٍ جديدةٍ في الأردنّ تمهيدًا للسّير في مسارٍ إصلاحيٍّ حقيقيٍّ، وليس حصر عملِها بإجراءاتِ مفاوضاتِ السّلامِ مع إسرائيل – كما اَدّعى بعض النّوّابِ.

وكانتِ المهمّةُ المُستعجَلةُ والصعّبةُ أمامَنا تكمنُ في إصدارِ قوانينَ تتعاملُ مع تداعياتِ قراراتِ لجنةِ الأمنِ الاقتصاديِّ المؤلّفةِ بموجبِ قانونِ الأحكامِ العرفيّةِ والّتي اَستمرّتْ لأكثرَ من عقدَين من الزّمنِ، وكانتِ المخوّلةَ بإصدارِ القراراتِ الموجبةِ التّنفيذ، واَستغرقَ الفريقُ القانونيُّ الكفؤُ أيّامًا وليالٍ طويلةً بحثًا عن آليّاتِ الخروجِ من تلك الأنظمةِ.

وتعاونَ هذا الفريقُ مع البنكِ المركزيِّ بشكلٍ جيّدٍ، وعقدَ عدّةَ اَجتماعاتٍ مع محافظِهِ، وتمَّ التّوصّلُ بعدَ عدّةِ اَجتماعاتٍ طويلةٍ ومضنيةٍ، وخلالَ فترةٍ قصيرةٍ إلى الاتّفاقِ على القوانينِ اللّازمةِ الّتي صدرتْ فعلًا، واَنتهينا من موضوعِ لجنةِ الأمنِ الاقتصاديِّ ليبقى علينا التّغلّبُ على أجواءِ الأحكامِ العرفيّةِ وعقليّتِها في التّطبيقِ، وفي تصرّفِ الجهازِ الإداريِّ مع القوانينِ ومع الأحداثِ ومع المواطنين.

وكان المسؤولُ في الإدارةِ الحكوميّةِ العامّةِ يستسهلُ إصدارَ القرارِ العرفيِّ، ولم يكن مُعتادًا على الانتباهِ إلى الاعتبارِ القانونيِّ المطلوبِ، فشكّلتْ هذه المُشكلةُ إحدى أهمِّ العقباتِ الّتي واجهتْ سيرَ أعمالِ الحكومةِ.

أمّا النّاحيةُ الثّانيةُ، فكانت بإصدارِ القوانينِ الإصلاحيّةِ الّتي وعدْنا بها، اَبتداءً بقانونِ الأحزابِ وقانونِ المطبوعاتِ والنّشرِ، وقد كلَّفْنا لجانًا مُتنوّعةً كانت في معظمِها تضمُّ الوزراءَ القانونيّين للمساهمةِ في صياغةِ قانونِ الأحزابِ.

وكان للوزيرِ والنّائبِ محمّد فارس الطّراونة دورٌ مهمٌّ في التّعاملِ مع هذا القانونِ كونه حزبيًّا سابقًا، إلّا أنّنا لم نتمكّنْ من إصدارِ القانونِ التّقدّميِّ الّذي كنّا نرغبُ به لاعتباراتِ الواقعِ والتّدرّجِ في الوصولِ إلى الإصلاحِ المنشودِ خوفًا من ردودِ فعلٍ أو رفضٍ من جهاتٍ أخرى.

وجاءتْ صيغةُ قانونِ الأحزابِ تحت عنوانِ «أفضل الممكن»، وسِرنا على طريقةِ «كي تُطاعَ أُطلبِ المُستطاعَ»، مع ميلٍ واضحٍ لصالحِ تغليبِ الفكرِ الإصلاحيِّ على موادِّ القانونِ، وطبّقْنا الصّيغةَ عينَها على قانونِ المطبوعاتِ والنّشرِ، وأعتقدُ أنّ القانونَين كانا تقدميَّين بما يُحقّقُ أهدافَ الحكومةِ ووعودَها وتوجّهاتِ مجلسِ النّوّابِ.

كما عقدتُ العزمَ على تغييرِ قانونِ العشائرِ وتحديثِه، بحيثُ نضعُ نهايةً لعمليّاتِ الثّأرِ والجلوةِ ومدّتِها، والمُبالغة في قيمةِ الدّيّةِ، وكنتُ بصددِ تأليفِ لجنةٍ من خبراءِ الصّلحِ العشائريِّ لتولّي هذه المهمّةِ تضمُّ كلًّا من سعود القاضي، والقاضي فهد الغبين، وبرجس الحديد.

أمّا بالنّسبةِ إلى قانونِ الانتخابِ، فكان المطلوبُ إجراءَ تحسيناتٍ عليه، ورفعَ قيودٍ كثيرةٍ كانت تحدُّ من حرّيّةِ التّرشّحِ، إلى جانبِ القيودِ الأمنيّةِ المفروضةِ، كذلك كان هناك مطلبٌ بتوحيدِ حجمِ الدّوائرِ الانتخابيّةِ لتُصبحَ متساويةً في عددِ مقاعدِها.

لم تكن لديَّ فكرةٌ واضحةٌ ومحدّدةٌ عن القانونِ وتفاصيلِه، إلّا أنَّ رغبتي بتحسينِ الوضعِ وتسهيلِ الانتخابِ حفّزَتْني لإنجازِه، لذلك عقدتُ اَجتماعًا

ضيّقًا في مكتبي مع نائبِ الرّئيسِ علي السّحيمات والمستشارِ القانونيِّ تُركي حدّاد، لنناقشَ الإطارَ العريضَ للقانونِ، وكنتُ ضدَّ الإبقاءِ على مناطقِ البدوِ الثّلاثِ بصفتها دوائرَ مغلقةً، وهي مناطقُ اَنتخابيّةٌ مغلقةٌ على عشائرِها، وموزّعةٌ بين بدوِ الجنوبِ وبدوِ الوسطِ وبدوِ الشّمالِ.

هذا يعني أنّه كان محظورًا على المواطنِ الأردنيِّ البدويِّ والمتحدّرِ من إحدى العشائرِ الموجودةِ في المناطقِ الثّلاثِ، (وهي محدّدةٌ بالاسمِ في قانونِ الانتخابِ) التّرشّحَ أو الانتخابَ إلّا في دائرتِه، ويمنعُ عنه ذلك في أيِّ دائرةٍ أخرى.

هذا النّظامُ فرضَهُ غلوب باشا لأهدافِهِ الإنكليزيّةِ الضّيّقةِ، وقناعتي كانت بوجوبِ إلغائِه، واتّفقْنا في هذا الاجتماعِ الضّيّقِ على متابعةِ الأمرِ عن كَثَبٍ وبسرعةٍ، وأن نوسّعَ حلقةَ اللّجنةِ لتضمَّ آخرين من وزاراتٍ ودوائرَ معيّنةٍ من وزارةِ الدّاخليّةِ ومن قطاعاتٍ حكوميّةٍ أخرى لنستنيرَ بآرائِها.

كذلك كنتُ أهدفُ إلى توزيعِ المقاعدِ بشكلٍ أكثرَ عدالةً من دونِ الإخلالِ بالرّغبةِ العامّةِ القاضيةِ بأن يتمثّلَ النّوّابُ وفقَ عددِ سكّانِ مناطقِهم الانتخابيّةِ، لأنَّ تصحيحَ هذه المعَادلةِ يجبُ أن يتمَّ على أسسٍ صحيحةٍ ويتدرّجَ مع اَستكمالِ البناءِ الدّيمقراطيِّ المؤسّسيِّ.

وبسببِ قصرِ عمرِ الحكومةِ واَنشغالاتِها الأخرى، لم تتمكّنْ من السّيرِ في هذا الاتّجاهِ وتنفيذِ هذا القانونِ، ولكنّني أشيرُ إلى أنّ الفرصةَ سنحتْ لي بعد حوالي ستّة عشر عامًا لوضعِ أفكاري المتعلّقةِ بقانونِ الانتخابِ في برنامجِ الأجندةِ الوطنيّةِ الّتي كنتُ رئيسَ لجنتِها السّياسيّةِ، وكان تشكيلُ اللّجنةِ الملكيّةِ قد ساعدَني كثيرًا في الوصولِ إلى هذه الأفكارِ ووضعِها ضمنَ البرنامجِ. وقد واجهَتْنا صعوباتٌ خلالَ ذلك في إقرارِ كلِّ فصلٍ من القسمِ السّياسيِّ، لكنّها أصبحتْ موجودةً ومُقَرّةً من قِبَلِ اللّجنةِ الموسّعةِ للأجندةِ الملكيّةِ.

أقرّتْ حكومتي بعضَ القوانينِ المستعجلةِ بخاصّةٍ القوانين الاقتصاديّة، عبرَ مجلسِ النّوّابِ خلالَ الدّورةِ الاستثنائيّةِ الّتي طلبْنا عقدَها ولكنْ لم يتسَنّ للمجلسِ البتَّ في القوانينِ الأخرى، إذ انتهتِ الدّورةُ الاستثنائيّةُ بعد أسابيعَ قليلةٍ، وقامتْ حكومتي بتأجيلِ عقدِ الدّورةِ العاديّةِ إلى أوائلِ شهرِ كانون الأوّل / ديسمبر، وذلك لمحاولةِ التّغلّبِ على المصاعبِ الّتي واجَهَتْها فيما بعدُ.

لذلك رُحّلتْ هذه القوانين إلى الدّورةِ العاديّةِ، وجرى التّعاملُ معها في عهدِ الحكومةِ التّاليةِ لحكومتي، والّتي ترأّسَها الشّريف زيد بن شاكر. ولم تجدْ صعوبةً في إقرارِها، لأنّها كانت مُحكمةً وضروريّةً وتتمتّعُ بصفةِ الاستعجالِ، عدا أنّها كانت مطلبًا عامًّا.

كنّا في مجلسِ الوزراءِ متّفقين على توسيعِ هامشِ الحرّيّاتِ الصّحافيّةِ، وكنتُ من المؤمنين بحرّيّةِ الصّحافةِ، وراغبًا باَستماعِ الحكومةِ إلى النّقدِ البنّاءِ، وبذلت جهدًا كبيرًا في هذا النّطاقِ لإقناعِ المواطنين بصدقِ برنامجِنا الإصلاحيِّ، وبأنّ البلادَ مقبلةٌ على تغييرٍ حقيقيٍّ بدأتْ ملامحهُ تظهرُ، وأردتُ لهم أن يشعروا بذلك.

ولذلك قمتُ في بداياتِ عملِ الحكومةِ بزيارةِ الصّحفِ اليوميّةِ الثّلاثِ، وهي الرّأيُ والدّستورُ والشّعبُ، وتحدّثتُ مع صحافيّيها بكلِّ صدقٍ حول برنامجِ الحكومةِ، ومدى أهمّيّةِ التّغييرِ وتحدّياتِ الأوضاعِ الإقليميّةِ، وأجريتُ مقابَلَتين مع التّلفزيون الأردنيّ، أدارَهما المرحومُ محمود الشّريف في الاتّجاهِ المذكورِ، وبذلتُ جهدًا لتشجيعِ رجالِ الإعلامِ على ممارسةِ حرّيتِهم المسؤولةِ، ورفعِ مستوى مهنيّتِهم، وحثثتُهم على توجيهِ النّقدِ البنّاءِ للحكومةِ.

وكتبتُ لكلٍّ منهم رسالةً خطّيّةً أكّدتُ فيها على الواجبِ الاجتماعيِّ للإعلامِ، بحيثُ يمتنعُ عن المساهمةِ في تأسيسِ عاداتٍ اَجتماعيّةٍ سيّئةٍ.

وفي رسالتي إلى رئيسِ تحريرِ جريدةِ الرّأيِ، المرحومِ محمود الكايد والمؤرّخةِ، في الرّابع عشر من تمّوز / يوليو ١٩٩١ كتبتُ الآتي: «إنّني وبصفتي مواطنًا ونائبًا، أشعرُ بأنّه في ظلِّ أوضاعِ الأردنّ الدّاخليّةِ والخارجيّةِ، الاقتصاديّةِ منها والسّياسيّةِ، أضحى من الضّروريِّ، بل من الواجبِ القوميِّ، إجراءُ عمليّةِ تجسيرٍ عاجلةٍ للفجوةِ بين فئاتِ النّاسِ اَجتماعيًّا واَقتصاديًّا، ودعمُ المساواةِ بينهم بكلِّ السّبلِ الممكنةِ لإعادةِ الأمورِ إلى طبيعتِها، وإعادةُ مجتمعِنا إلى أصولهِ السّابقةِ الّتي تخلخلتْ، وذلك بإرساءِ عاداتٍ، تُغلقُ البابَ أمامَ إبرازِ التّفاوتِ الطّبقيِّ الاجتماعيِّ بين أبناءِ أسرتِنا الواحدةِ».

وقد حملْتُ هذه الرّسالةَ عينَها إلى رؤساءِ تحريرِ الصّحفِ اليوميّةِ، واَلتزمتُ في رسالتي بفتحِ صفحةٍ جديدةٍ في العلاقاتِ الإنسانيّةِ والتّخلّصِ من بعضِ العاداتِ الاجتماعيّةِ الطّارئةِ والغريبّةِ.

كان جزءًا من نشاطي الإعلاميِّ هذا، موجّهًا إلى الأجهزةِ الأمنيّةِ، الّتي كانت تضغطُ عليَّ لانزعاجِها الشّديدِ من بعضِ الممارساتِ الإعلاميّةِ الّتي كنتُ أصنّفُها تحتَ عنوانِ «الحرّيّة الإعلاميّة»، ولم أرغبْ بمعاقبتِها على ذلك، وأذكرُ جيّدًا أنّ المرحوم محمّد طُمَّلية كان يصدرُ جريدةً بسيطةً ساخرةً، اَنزعجتِ المخابراتُ من أحدِ أعدادِها وأرادتْ إغلاقَها، فأحضرتُ محمّد طُمَّلية إلى مكتبي وبحضورِ مديرِ المخابراتِ وسوّينا القضيّةَ.

كما فوجئتُ بطلبٍ من المخابراتِ بإغلاقِ جريدةِ «اللّواء» الأسبوعيّةِ، الّتي نشرتْ تحقيقًا مطوّلًا ضدَّ المملكةِ العربيّةِ السّعوديّةِ بدعمٍ من ليبيا، وقيلَ لي في حينهِ إنّ «اللّواء» قامتْ بتأجيرِ صفحاتِها للحكومةِ اللّيبيّةِ لتكتبَ طرابلس ما تريدُ كتابتَهُ في جريدةٍ أردنيّةٍ وبترخيصٍ أردنيٍّ، ووافقتُ على هذا الطّلبِ وقرّرْتُ إغلاقَ الجريدةِ.

ومن الأحداثِ الّتي أرغبُ بذكرِها ولو أنّها تفصيليّةٌ، اَكتشافُ سلطاتِ الطّيرانِ المدنيِّ الأردنيِّ أنّ إحدى الطّائراتِ العراقيّةِ المدنيّةِ الّتي أُرسلتْ لنا من العراقِ لإبعادِها عن بغداد خلالَ حربِ الخليجِ، كانت طائرةً كويتيّةً مسروقةً ومَطليّةً حديثًا بألوانِ الخطوطِ الجوّيّةِ العراقيّةِ، فاتّصلنا بالحكومةِ الكويتيّةِ مباشرةً وأعلمناها بالأمرِ، وطلبْنا منها إرسالَ فريقٍ فنّيٍّ بسرعةٍ لاستعادتِها، وهكذا كان، وتمّتْ إعادةُ الطّائرةِ إلى الكويت، كان هدفي من ذلك إعادةُ مدِّ الجسورِ واليدِ إلى إخوتِنا في الكويت، تعبيرًا من الأردنّ عن حسنِ نواياه.

كذلك زارَ الأردنّ شخصٌ من آلِ الفاسي على ما أذكرُ، وهو شقيقُ زوجةِ الأميرِ تركي بن عبد العزيز، وكان متمرّدًا على الحكمِ السّعوديِّ ويهُاجمُ السّعوديّةَ بقسوةٍ، حضرَ إلى الأردنّ ببطانتهِ الكبيرةِ، وبدأَ بالتّحرّكِ المشبوهِ والاتّصالِ ببعضِ الوجهاءِ وربّما الإعلاميّين.

وطلبتِ المملكةُ العربيّةُ السّعوديّةُ أن يقومَ الأردنّ بتسليمِها هذا الشّخصَ، وتردّدتُ في ماهيّةِ الإجراءِ الّذي يجبُ أن نسلكَهُ.

كنتُ أعرفُ أنّه رجلٌ تافهٌ وغيرٌ متوازنٍ وغيرُ سويٍّ، وكان شخصيّةً كاريكاتوريّةً غريبةً، وفي جوازِ سفرهِ السّعوديِّ كان اَسمهُ مُلحقًا بحوالي تسعةِ ألقابٍ، وكانتِ الحكومةُ الأردنيّةُ تعلمُ عن نشاطاتهِ الماجنةِ، فتشاورْنا مع جلالةِ الملكِ وقرّرْنا تسليمَهُ للسّعوديّةِ فورًا، خاصّة وأنّه جزءٌ من العائلةِ المالكةِ السّعوديّةِ، ولا نُريد حمايتَهُ ضدَّ إرادتِهم، وجاءتْ طائرةٌ سعوديّةٌ خاصّةٌ وحملتْهُ وحاشيتَهُ، واَختفتْ آثارهُ منذ ذلك الحينِ.

ومرةّ أخرى، كنتُ أنوي فتحَ قناةٍ ولو ضيّقةٍ مع السّعوديّين، على الرّغمِ من أنّ الالتزامَ السّياسيَّ في هذه الحالةِ كان أقوى من الالتزامِ الإنسانيِّ، حفاظًا على المصالحِ العليا للمملكةِ.

كذلك واجَهنا في مجلسِ الوزراءِ مشاكلَ موروثةً من الحكوماتِ السّابقةِ، ومنها صفقةُ طائراتِ الميراج مع الحكومةِ الفرنسيّةِ، الّتي تبلغُ قيمتُها سبعمائة مليون دولار، ولم نتسلّم منها أيَّ شيءٍ، ولم يكن بإستطاعتِنا الاستمرارَ في تمويلِها بسببِ الوضعِ الماليِّ الصّعبِ.

وكان عليّ أن أُقرّرَ إمّا إلغاءَ الصّفقةِ نهائيًّا، أو إستكمالها على الرّغمِ من العوائقِ الماليّةِ، فقرّرْنا إلغاءَها بصعوبةٍ لعدمِ رضا الملك حسين. فقد كان موضوعُ تسليحِ القوّاتِ المسلّحةِ عزيزًا عليه جدًّا، ويحتلُّ دائمًا المرتبةَ الأولى في سُلّمِ أولويّاتِه، وكانت طائراتُ الميراج حديثةً ومهمّةً جدًّا بالنّسبةِ إلى سلامةِ أجوائِنا الوطنيّةِ، ولكنّنا إضطررنا إلى دفعِ ستّين مليون دولار من أموالِ الخزينةِ ليتمَّ إلغاءُ الصّفقةِ، كما يقضي الاتّفاقُ مع الشّركةِ الفرنسيّةِ.

وقيل لي في ذلك الوقتِ، إنّ الوكلاءَ من رسميّين ورجالِ أعمالٍ كانوا قد قبضوا مــن شركـةِ داسو (Dassault Aviation) ذلك المبلغَ.

وواجهتُ موقفًا حسّاسًا بفعلِ تداعياتِ موقفِ الأردنّ من الغزوِ العراقيِّ للكويت، وقرارِ الكويت طردَهم، وتواردِ الأنباءِ عن إساءةِ معاملتِهم، سواء أكانوا من أصولٍ شرقِ - أردنيّةٍ، أو من أصولٍ فلسطينيّةٍ، وكان معظمُهم كذلك، أو كانوا فلسطينيّين من غزّة ويحملون وثيقةَ سفرٍ مصريّةٍ.

فقد خرجَ الملكُ حسين لاستقبالِ إحدى الطّائراتِ الأردنيّةِ الّتي كانت تحملُ أردنيّين عائدين من الكويت. ووقفَ جلالتُهُ على بابِ الطّائرةِ ليستقبلَهم، وصدفَ أن خرجتْ عائلةٌ، فتقدّمتْ معها إبنتُها الصّغيرةُ، وكانت تحملُ بيدِها عبوةَ «كوكا كولا». فقدّمَتْها إلى الملكِ ليشربَ منها، فتأثّرَ جلالتهُ جدًّا، واتّصلَ بي وهو عائدٌ من المطارِ وأبلَغَني أنّه سيزورُني في منزلي، فحضرَ وشرحَ لي بكلِّ عاطفةٍ وتأثّرٍ هذا الأمرَ، وطلبَ منّي قبولَ بعضِ اللّاجئين ممّن لا يحملونَ وثائقَ

كافيةً تسمحُ لهم بالإقامةِ في الأردنّ، وكان عددُهم يتجاوزُ عشراتِ الآلافِ، ولا مكان لهم ليلجأوا إليه، لأنّ مصر رفضتِ اَستقبالَهم، كما رفضتِ السّماحَ لهم بالعودةِ إلى غزّة عن طريقِها.

اِعتذرتُ للملكِ عن عدمِ قبولِ هذا الطّلب، وقَبلَ اَعتذاري على مضضٍ، إلّا أنّه عادَ وكرّرَ الطّلبَ نفسهُ، واَعتذرتُ له مرّةً أخرى، وقلتُ: «يا جلالةَ الملك، لدينا أوضاعٌ صعبةٌ، وعادَ إلينا لغايةِ الآن ثلاثمائة وخمسون ألفِ أردنيٍّ بشكلٍ مفاجيءٍ، ولا مكانَ ولا مرجعيّةَ لأربعين ألفِ لاجيءٍ في الأردنّ، لأنّه علينا أن نتكفّلَ بكلِّ أمورِ معيشتِهم وأماكنِ سكنِهم، وسوفَ نخلقُ أزمةَ «الجنسيّةِ» مرّةً أخرى، وعلى مصر والدّولِ العربيّةِ الأخرى تحمّلُ مسؤوليّاتِها، ونحن خلالَ أزمةِ الكويت قمْنا بواجبِنا كاملًا ولا نستطيعُ تحمّلَ مسؤوليّاتٍ إضافيّةٍ نيابةً عن دولةٍ مثل مصر».

وقالَ الملكُ: «إذا كان عندَكَ حساسيّةٌ من هذا الموضوعِ، فحطّها في ظهري وأنا أتحمّلُ مسؤوليّتها»، مشيرًا بذلك إلى أصولي الفلسطينيّةِ، رفضتُ ذلك وقلتُ لجلالتِهِ أن: «لا إحراجَ لديَّ إطلاقًا، وبموجبِ الدّستورِ نحن نتحمّلُ هذه المسؤوليّةَ، وليس أنت»، وقَبلَ بقراري وتوقّفَ عن مُفاتحتي بهذا الأمر إطلاقًا.

وأعتقدُ جازمًا أنّ رئيسَ الوزراءِ والمسؤولين الأردنيّين، يجبُ أن يتحمّلوا مسؤوليّاتِهم تجاهَ الدّولةِ وتجاهَ حمايةِ مصالحِها بهذه الطّريقةِ، ولم أكن في جوابي أو تصرّفي أو تعاملي مع جلالةِ الملكِ مُتجاوزًا صلاحّياتِ جلالتِهِ الدّستوريّةَ، أو مصالحَ الدّولةِ، وأظنُّ أنّهُ قَدَّرَ لي هذا الموقفَ بالرّغم من مخالفتي له، وأعتقدُ وبثقةٍ مطلقةٍ أنّ هذا هو مفهومُ الولايةِ العامّةِ الّتي حدّدَها الدّستورُ، وقد مارستُها ليس في هذه الواقعةِ فقط، وإنّما في كل فترةِ حكومتي بشكلٍ صادقٍ وأمينٍ.

وبهذه المناسبةِ، لا بدَّ لي من التَّرَحُم على تلك الأيّام، حيث نرى حاليًّا، اَنتهاكَ المفهوم الدّستوريِّ من قِبَلِ الحكوماتِ المتعاقبةِ لمفهوم الولايةِ العامّةِ.

والغرضُ من هذا المفهوم حمايةُ رأسِ الدّولةِ من أخطاءِ الحكوماتِ ومن ظروفٍ وأزماتٍ تتعرّضُ لها الدّولةُ خارجةٍ عن إرادتِها، وهذا الأمرُ يجبُ تطبيقهُ في الأنظمةِ الملكيّةِ لأنّ مدّةَ الحكمِ غيرُ محدّدَةٍ بسنواتٍ، ما قد يؤدّي إلى تراكمِ الأخطاءِ، الأمرُ الّذي سيُعَقِّد شؤونَ الدّولةِ، أمّا عندما يكونُ النّظامُ جمهوريًّا، فيكون عددُ سنواتِ حكمِ رأسِ الدّولةِ محدّدًا ومحدودًا، والحكمُ على ولايتهِ يكون بيدِ الشّعبِ عبر الانتخاباتِ.

وفي قضيّةٍ أخرى، تتعلّقُ بعلاقةِ الصّداقةِ المتينةِ والمعروفةِ بين جلالةِ الملكِ وعلي غندور المديرِ العامِّ لـ «شركة عالية» (الخطوط الجوّيّة الملكيّة الأردنيّة)، فقد صدفَ أنِ اَستحقَّ على الأردنّ قسطٌ بقيمة سبعين مليون دولار، كانت الخطوطُ الملكيّةُ قد اَقترضتهُ من بنوكٍ أجنبيّةٍ بكفالةٍ حكوميّةٍ سابقةٍ، ولم تتمكّنْ من دفعِ القسطِ المستحقِّ عليها، وعمدتِ البنوكُ إلى التّهديدِ بالحجزِ على أوّلِ طائرةٍ أردنيّةٍ تصلُ فورًا إلى أيِّ مطارٍ أوروبّيٍّ إذا لم يُدفعِ القرضُ خلالَ مدّةٍ زمنيّةٍ قصيرةٍ.

رفضَ وزيرُ الماليّةِ باسل جردانة بشكلٍ مُطلقٍ أن يتمَّ دفعُ المبلغِ من خزينةِ الدّولةِ، إذا بقي علي غندور في موقعهِ مديرًا للملكيّةِ الأردنيّةِ، وذلك باَتّفاقٍ معي.

كان جلالتهُ مطّلعًا على الخطرِ الّذي يتهدّدُ الشّركةَ، وكان يهمّهُ أمرُها كثيرًا، وهي عزيزةٌ جدًّا عليه كما هو معروفٌ عندّ كلِّ أردنيٍّ، ذهبتُ إليه في قصرِ النّدوة، وعرضتُ القضيّةَ عليه، وقلتُ لجلالتهِ أنّ: «الخزينةَ لن تدفعَ قرشًا واحدًا عن المَلَكِيّة، ولتقمِ البنوكُ الأوروبّيةُ بالحجزِ على طائراتِها، إلّا إذا تخلّى

علي غندور عن مسؤوليّاتهِ الماليّةِ في الشّركةِ بما فيها القروض، على أن نتولّى نحن كحكومةٍ التّعاملَ مع هذه البنوكِ مباشرةً»، فسألَني جلالتُهُ: «ماذا تريدُ منّي أن أفعلَ بالضّبطِ؟»، أجبتُ: «أتمنّى أن تعلمَهُ بذلك».

بالفعلِ، اتّصلَ الملكُ بعلي غندور على الفورِ، ووجدهُ خارج الأردنّ، فأبلغهُ بأن لا علاقةَ له بالموضوعِ الماليِّ للشّركةِ، وستتولّى وزارةُ الماليّةِ ذلك، وامتثلَ غندور لطلبِ جلالةِ الملكِ.

والتفتَ الملكُ إليَّ قائلًا: «أبو نَشْأَتْ، هل تريدُ شيئًا آخر؟»، فقلت لجلالتهِ: «هذا يكفي».

بعدَ ذلك بأيّام، ذهبتُ مع وزيرِ النّقلِ عليّ السّحيمات ووزيرِ الماليّةِ باسل جردانة إلى مقرِّ الشّركةِ، وعقدْنا اجتماعًا موسّعًا واتّفقنا مع المسؤولين فيها على تنظيمِ أمورِها الماليّةِ.

أقصدُ من روايةِ بعضِ هذه القصصِ والأحداثِ، الإثباتَ للقارئ وللمواطنِ الأردنيِّ، ومعَ خروجِ هذه المذكّراتِ إلى الرّأيِ العامِّ، أنّني كنتُ صادقًا وجادًّا في توجّهاتي، وعملتُ على تحقيقِها بالفعلِ، وليس بالقولِ فقط.

فقد كنتُ صادقًا فيما ذكرتهُ في الرّدِّ على خطابِ التّكليفِ السّامي لي، وفي البيانِ الوزاريِّ، ولأثبتَ أنّ الغرضَ من تأليفي للحكومةِ لم يكن غرضًا محدودًا، وهو الادّعاءُ أنّني تكلّفتُ رئاسةَ الحكومةِ بهدفِ المفاوضاتِ مع إسرائيل، بل جئتُ لتحقيقِ برنامجٍ إصلاحيٍّ، ولن أملَّ من تكرارِ ذلك.

وقد ظهرتْ هذه الإجراءاتُ والقوانينُ أمامَ الرّأيِ العامِّ بشكلٍ واضحٍ، وخلَقْنا أجواءً جديدةً شعرَ بها النّاسُ، بعد طولِ عناءٍ من الأحكامِ العرفيّةِ، ومن التّدخّلاتِ الأمنيّةِ الصّارمةِ، ومن جمودٍ في العملِ السّياسيِّ، ولكن للأسفِ لم تَفهمِ التّجمّعاتُ والأفرادُ ولا التّجمّعات السّياسيّة في معظمِها هذا التّوجّهَ

لحكومتي، واَقتصرتْ فقط على نظرتِها إلى الجانبِ السّياسيِّ المتُعلّقِ بمؤتمرِ مدريد واَحتكامِها إلى طموحاتِها الشّخصيّةِ.

وبالرّغمِ من هذا الجهدِ الكبيرِ الّذي كانت تبذلهُ هيئةُ الوزارةِ في تحقيقِ برنامجِها الإصلاحيِّ، لم تغبْ بعضُ المنغّصاتِ والاحتكاكاتِ بين الوزراءِ، فقد وقعتْ بعضُ المناكفاتِ بينَهم لأسبابٍ متعدّدةٍ. وكان وزيرُ العملِ عبد الكريم الدّغمي هو أكثر الوزراءِ حساسيّةً وتحسّسًا من كلامِ بعضِ زملائهِ، وغالبًا ما حدثتْ مشادّاتٌ كلاميّةٌ بينهُ وبين د. عبد الله النّسور، الّذي كان وزيرًا للخارجيّةِ أثناءَ اَنعقادِ اَجتماعاتِ مجلسِ الوزراءِ.

واَنسحبَ الدّغمي من الاجتماعاتِ أكثرَ من مرّةٍ اَحتجاجًا على كلامٍ سمعهُ من النّسور اَعتبره موجّهًا ضدّهُ شخصيًّا، وتوالتْ تلك المناكفاتُ إلى أن قدّمَ الدّغمي اَستقالتهُ، واَضطررتُ إلى قبولِها آسفًا، فقد كنتُ أعتقدُ أنّه شابٌّ واعدٌ له مستقبلٌ مشرقٌ في الدّولةِ، ويمكنهُ ان يتبوّأَ مواقعَ مهمّةً، لكنّ حساسيّتهُ المفرطةَ وحِدّةَ مزاجِهِ وثوراتِهِ المتكرّرةَ، لم تسمحْ له إلّا بالبقاءِ نائبًا في مجلسِ النّوّابِ، فتمَّ تعيينُ قسيم عبيدات وزيرًا للعملِ بدلًا منه.

واَستمرّتْ محاولاتي لعقلنةِ الدّغمي منذ ذلك الوقتِ وحتّى وقتٍ قريبٍ، فقدِ اَلتقيتُهُ مرّاتٍ عديدةً في السّنواتِ اللّاحقةِ، وكان يستشيرُني في أمورٍ يتعلّقُ بعضُها بترشّحِهِ لرئاسةِ مجلسِ النّوّابِ، وكنتُ أكرّرُ له أنّ أهمَّ عاملٍ يقفُ ضدّهُ للوصولِ إلى هذا المنصبِ، هو طبعُهُ الّذي يشكّلُ العائقَ الوحيدَ وهو سببُ تجاهُلِ أصحابِ القرارِ له.

كذلك شهدَ مجلسُ الوزراءِ بعضَ التّوتّراتِ والخلافاتِ في العلاقةِ بين علي أبو الرّاغب وسمير قعوار من جهةٍ، وباسل جردانة من جهةٍ أخرى، وفي إحدى الجلساتِ تلفّظَ سمير قعوار بكلمةٍ اَعتبرَها جردانة إهانةً له، فاَنسحبَ من

الجلسةِ اَحتجاجًا على ذلك ومُعلنًا بأنّه لن يعودَ إلى مجلسِ الوزراءِ مرّةً أخرى، فاَضطررتُ لزيارتهِ في منزلهِ أنا وزياد فريز وزير التّخطيطِ، ونحن الثّلاثة من أبناءِ البنكِ المركزيِّ وتربطُنا علاقةٌ حميمةٌ منذُ العامِ ١٩٦٥، وبعدَ جهدٍ جهيدٍ اَسترضيناهُ وعادتِ الأمورُ إلى طبيعتِها.

وأشهدُ أنّ ما تلفّظَ به سمير قعوار لم يكن موجّهًا إلى جردانة، ولم تكن كلمةً نابيةً، ولا تحتاجُ لكلِّ هذا الغضبِ والاحتجاجِ الّذي صدرَ عنه، واَسترضيتُ باسل جردانة لأنّهُ كان عنصرًا فاعلًا في الأمورِ الماليّةِ، وفي تلك الظّروفِ الصّعبةِ الّتي نمرُّ بها في الأردنّ وتمرُّ بها المنطقةُ، وكنّا جميعًا وعلى رأسِنا الملكُ حسين نعوّلُ عليه كثيرًا في ضبطِ الموازنةِ والشّؤونِ الماليّةِ بشكلٍ عامٍّ.

آلمتني تلك التّوتّراتُ داخلَ مجلسِ الوزراءِ بأسبابِها السّخيفةِ، وكنتُ أسالُ نفسي كيف أنّ وزرائي الّذين اَخترتُهم وهم من خيرةِ الشّبانِ، كانوا يرَون في معظمِ الأحيانِ الشّجرةَ ولا يرون الغابةَ وكانت تستفزّهم هذه المسائلُ البسيطةُ لَينسَوا الهدفَ العظيمَ والنّبيلَ الّذي كنّا مُكلّفين بإنجازهِ. فقد كنتُ أنوي إنجازَ مشروعِ إصلاحٍ ماليٍّ، وضبطَ الإنفاقِ، وتحقيقَ حوكمةٍ حقيقيّةٍ في الجوانبِ الماليّةِ والاقتصاديّةِ، وبمعونةِ هؤلاء. وكانوا يتناسَون ما حقّقَتْهُ الحكومةُ خلالَ فترةٍ قصيرةٍ من عمرِها، والمهامَّ الكبيرةَ الّتي كانت ملقاةً على عاتِقِها، ودقّةَ الظّروفِ والتّحديّاتِ الكبرى الّتي تواجهُنا في الدّاخلِ والخارجِ معًا. وقد تحمّلتُ في سبيلِ ذلك مواقفَ وتصرّفاتٍ لا يمكنُ أن أتحمَّلَها في الأحوالِ العاديّةِ من أيِّ شخصٍ كان.

استقبال احمد الشقيري في منزل نشأت المصري عام ١٩٦٤ من اليمين :
الضابط عزير أيوب، وليد صلاح، الحاج معزوز المصري، فواز ابو الغنم، احمد الشقيري، نشأت المصري، وليد قمحاوي، حافظ طوقان، جودت تفاحة، حكمت المصري والاعلامي مأمون القطب وابناء نشأت ماهر وصفوت وايمان وعبير

من اليمين : عزير أيوب ، المتصرف فواز ابو الغنم، حافظ طوقان، د. وليد الشكعة، د. مصطفى بشناق، أحمد الشقيري، د. احمد السروري، وقوفاً طاهر المصري ، الحاج نايف المصري، ويظهر اكرم زعيتر وعبد العفو العالول في طرف الصورة

طاهر المصري والمشير حابس المجالي

في منزل نشأت المصري – نابلس ١٩٦٤

من اليمين حكمت المصري ، احمد الشقيري، وليد الشكعة، والشاب طاهر المصري

الأمير عبد الإله الوصي على العرش العراقي، في نابلس. من اليمين: الحاج صبري الطباع وسليمان طوقان والوصي عبد الإله ونشأت المصري (نابلس – ١٩٤٩)

طاهر المصري في المؤتمر الوطني الثاني لاتحاد طلبة فلسطين
(غزة ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٢)

زيارة الملك الحسين إلى منزل حكمت المصري في ١٩٦٤/٥/٢٩ بمناسبة تعريب قيادة الجيش ويبدو في الصورة الحاج معزوز المصري – رئيس بلدية نابلس – واصف المصري وخلفه والدي نشأت المصري واخي زاهي المصري

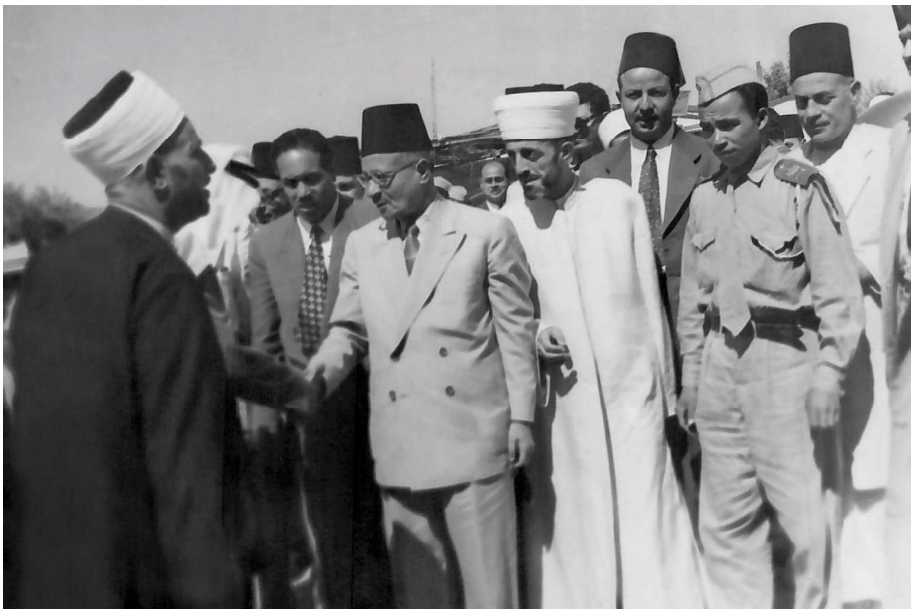

المرشد العام للاخوان المسلمين حسن الهضيبي اثناء زيارته الى نابلس ويسلم على الشيخ احمد الحنبلي مفتي نابلس وبجانيه الشيخ مشهور الضامن وخلفه والدي نشأت المصري.

الملك الحسين وولي العهد الأمير الحسن في حفل أداء اليمين الدستوري
لحكومة زيد الرفاعي الاولى في ١٩٧٣/٥/٢٦
على يمين الملك د. صبحي أمين عمرو، مضر بدران، عدنان ابو عودة، كامل ابو جابر،
طاهر المصري، سالم مساعدة
وعلى يساره زيد الرفاعي، د. اسحاق الفرحان، غالب بركات، نديم الزرو، د. يوسف ذهني،
ويبدو طرف مروان الحمود

افتتاح دورة مجلس الأمة في مبنى المجلس (القديم) بوجود حكومة زيد الرفاعي الاولى .

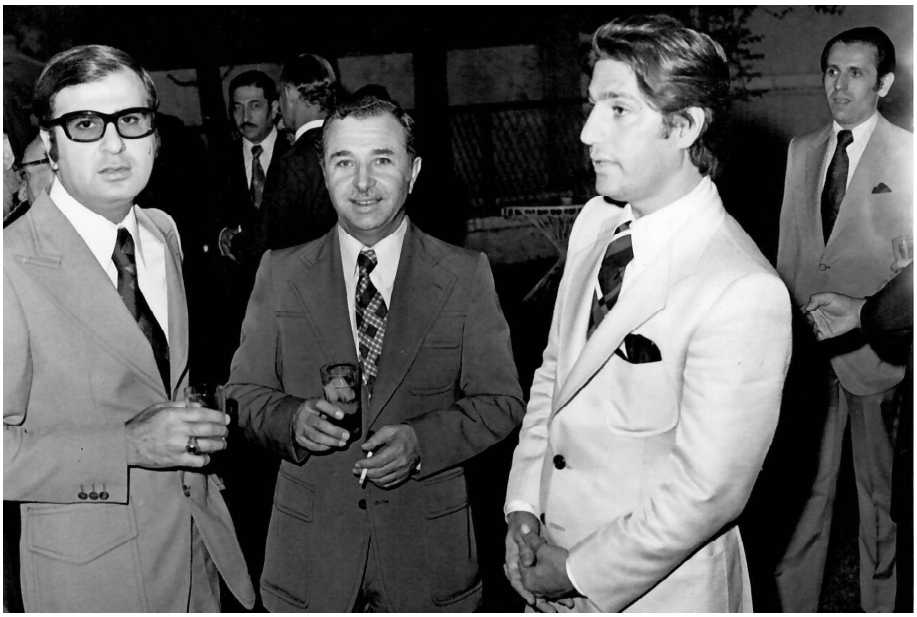

الرئيس اللبناني الاسبق الشيخ امين الجميل في زيارته الى عمان ١٩٧٣ ويبدو في الصورة طاهر المصري وفخري البلبيسي

الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات متوسطا حكمت المصري (الى اليسار) وقدري طوقان (الى اليمين)، وذلك خلال زيارة لهما الى مصر لترتيب أمور الطلبة الفلسطينيين في الجامعات المصرية، وكذلك إنشاء جامعة النجاح في نابلس بمساعدة أكاديمية مصرية

القائد العام للجيش زيد بن شاكر، ونظيره الإسباني، وسفير الأردن لدى اسبانيا آنذاك طاهر المصري (اسبانيا - ١٩٧٦)

القائد العام للجيش زيد بن شاكر، ومساعده عبد الهادي المجالي، ورئيس هيئة الاركان المشتركة الاسباني، وسفير الأردن لدى اسبانيا آنذاك طاهر المصري خلال اجتماع مشترك. (اسبانيا - ١٩٧٦).

طاهر المصري يقدم اوراق اعتماده سفيرا لدى اسبانيا الى الجنرال فرانشيسكو فرانكو في قصر الشرق، والى جانبه القائم بالأعمال الأردني محمد جمال بلقز، والمستشار الثقافي الدكتور تيسير عرفة، والى يسار فرانكو وزير الخارجية الاسباني كورتينا ماوري .
(مدريد - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥)

طاهر المصري سفيراً للأردن في اسبانيا مع الجنرال فرانكو (مدريد - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥)

طاهر المصري، عندما كان سفيرا للأردن في إسبانيا، وزوجته سمر، خلال زيارة الى مدريد للملك فهد بن عبد العزيز عندما كان ولياً للعهد (مدريد – ١٩٧٧)

الفنان محمد عبد الوهاب في منزل السفير الأردني لدى فرنسا طاهر المصري، مع السفير الكويتي عيسى الحمد، ورئيس وناشر مجلة المستقبل الصحافي نبيل خوري

باريس – مطلع الثمانينات من القرن الماضي

الملكة زين الشرف وطاهر المصري وزوجته في احدى زياراتها لباريس في أحد مطاعم
(باريس - نيسان ١٩٨٠)

طاهر المصري خلال تقديم اوراق اعتماده سفيرا للأردن لدى فرنسا مع الرئيس الفرنسي
فاليري جيسكار ديستان، ووزير الخارجية الفرنسي جان لوي دي غرينغو في قصر الإليزيه
(باريس - تشرين الثاني/ نوفمبر - ١٩٧٨)

طاهر المصري يصافح الملكة اليزابيت وزوجها الراحل الأمير فيليب (لندن – ١٩٨٣)

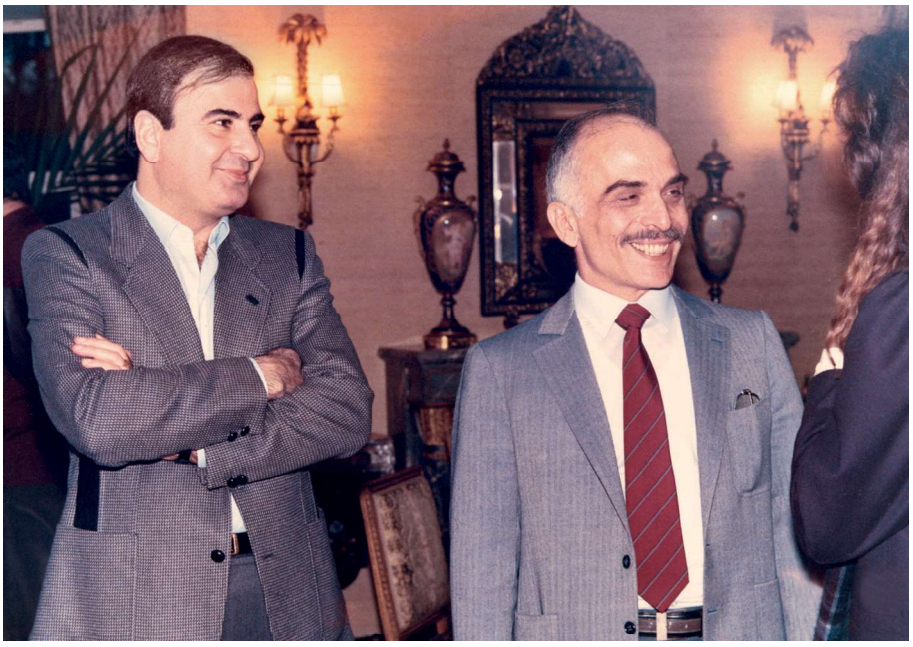

طاهر المصري عندما كان سفيرا للأردن لدى بريطانيا مع الملك الحسين في منزل أحد الاصدقاء (لندن – ١٩٨٣)

طاهر المصري في طريقه لتقديم اوراق اعتماده سفيراً لدى المملكة المتحدة الى الملكة اليزابيث (اكتوبر - لندن ١٩٨٣)

طاهر المصري يصافح صلاح خلف «ابو اياد» وإلى يساره الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات والى يمينه محمود عباس وحكم بلعاوي ، وذلك بعد انعقاد لجنة القدس برئاسة العاهل المغربي الراحل الملك الحسن الثاني (المغرب- ١٩٨٤)

الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ونائب رئيس الوزراء عبد الوهاب المجالي ووزير الاوقاف الشيخ عبد العزيز الخياط، ورئيس مجلس الاعيان احمد اللوزي وطاهر المصري في باحة مسجد الجامعة الاردنية عمان ١٩٨٦

طاهر المصري مع الملك الحسين في العقبة (٥ شباط/فبراير ١٩٨٧)

طاهر المصري والأمين العام السابق لـ«المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية»
محمد علي التسخيري خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية في الأردن (عمان - ١٩٨٧)

طاهر المصري ووزير الخارجية الأميركي جورج شولتز في الجمعية العامة للأمم المتحدة
(١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦)

طاهر المصري خلال استقبال رئيس جمهورية النمسا كورت فالدهايم في الاردن
(عمان - ١ تموز/يوليو ١٩٨٧)

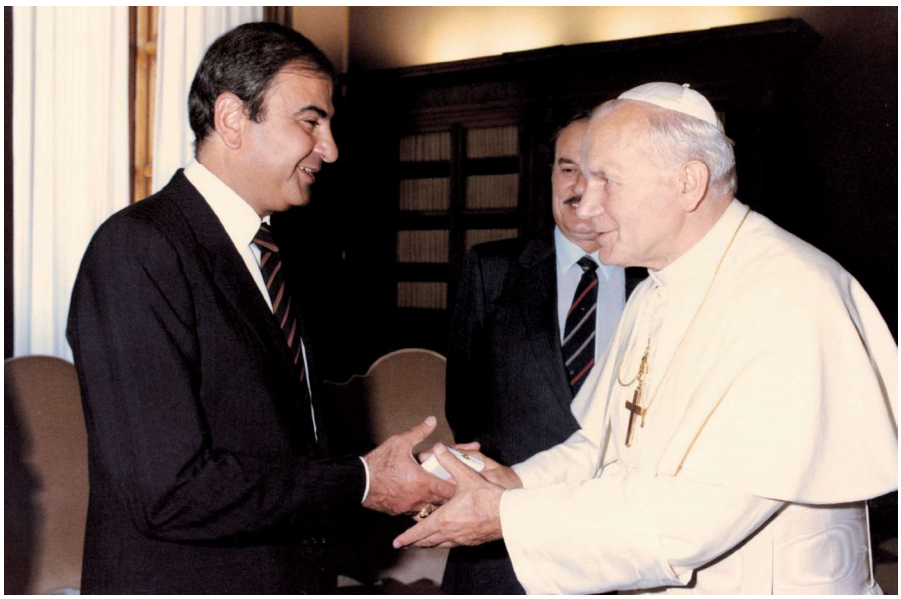

طاهر المصري خلال زيارة رسمية الى دولة الفاتيكان ولقاء قداسة البابا يوحنا بولس الثاني،
ضمن الوفد الأردني - الفلسطيني المشترك، ويبدو في الصورة جويد الغصين
(ايطاليا - ١ تموز/يوليو ١٩٨٥)

طاهر المصري يوقع اتفاقية بين الأردن والاتحاد السوفياتي مع وزير الخارجية السوفياتي اندريه غروميكو بحضور الملك الحسين، وزيد الرفاعي، ومروان القاسم، وزيد بن شاكر وكبار المسؤولين السوفيتين (موسكو ٢٠ أغسطس / آب ١٩٨٨)

وزير الخارجية طاهر المصري في بكين ونظيره الصيني ووتششيان
(بكين - ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)

طاهر المصري في زيارة إلى باكستان مع الرئيس الباكستاني محمد ضياء الحق
(اسلام أباد – تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧)

طاهر المصري مع الأمين العام للمؤتمر الإسلامي سيد شريف الدين بير زادة والأمير جابر
الصباح أمير الكويت (الكويت – ١٩٨٧)

خلال اجتماعات الجامعة العربية، وزير الخارجية طاهر المصري مع الأمين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي والهادي المبروك (تونس – ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)

طاهر المصري في رام الله مع الرئيس الراحل ياسر عرفات

طاهر المصري يستقبل الرئيس ياسر عرفات في مطار عمان (أيلول/سبتمبر - ١٩٨٧)

اثناء زيارة الى الارجنتين من امام شلالات اجوازو، وهي أكبر شلالات في العالم تقع بين البرازيل والارجنتين ومعه طلال الحسن ومحمد ملحم (الأرجنتين - ١٩٨٧)

طاهر المصري مع الرئيس رونالد ريغان في البيت الابيض

(واشنطن - حزيران/ يونيو - ١٩٨٦).

الرئيس السوري حافظ الاسد وبجانبه الملك الحسين يصافحان طاهر المصري خلال زيارة

الرئيس الاسد الرسمية الى الاردن (عمان ٥ ايار/مايو ١٩٨٦)

وزير الخارجية الكويتي الشيخ الصباح الاحمد الصباح، ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي ادوارد شيفرنادزه، ووزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى وزير الخارجية الاردني طاهر المصري الذي خصه الشيخ صباح بهذه الدعوة من دون الوزراء العرب الآخرين تعبيراً عن عمق الصداقة بينهما وبين بلديهما. (مقر البعثة الكويتية لدى الامم المتحدة – ١٩٨٨)

طاهر المصري في استقبال السلطان قابوس لحضور القمة العربية غير العادية في الاردن(عمان – ٨ تشرين الثاني/نوفمبر – ١٩٨٧)

طاهر المصري خلال زيارته جمهورية الصين مع الرئيس الصيني لي شييان (الصين - ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر - ١٩٨٧)

طاهر المصري خلال زيارة رسمية الى موسكو مع إدوارد شيفردنادزه، ويبدو نبيه شقم، والسفير الروسي في عمان، وفالح الطويل. (موسكو - ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر - ١٩٨٧)

خلال زيارة رسمية إلى جمهورية إيران، مع رئيس جمهورية إيران علي اكبر هاشمي رفسنجاني (طهران - ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١)

المصري والنائب عيسى مدانات وفي الخلف يبدو يعقوب قرش وفخري قعوار في مجلس النواب

زيد بن شاكر عندما كان رئيسا للحكومة، ومعه طاهر المصري عندما كان نائبه للشؤون الاقتصادية (عمان - ١٩٨٩)

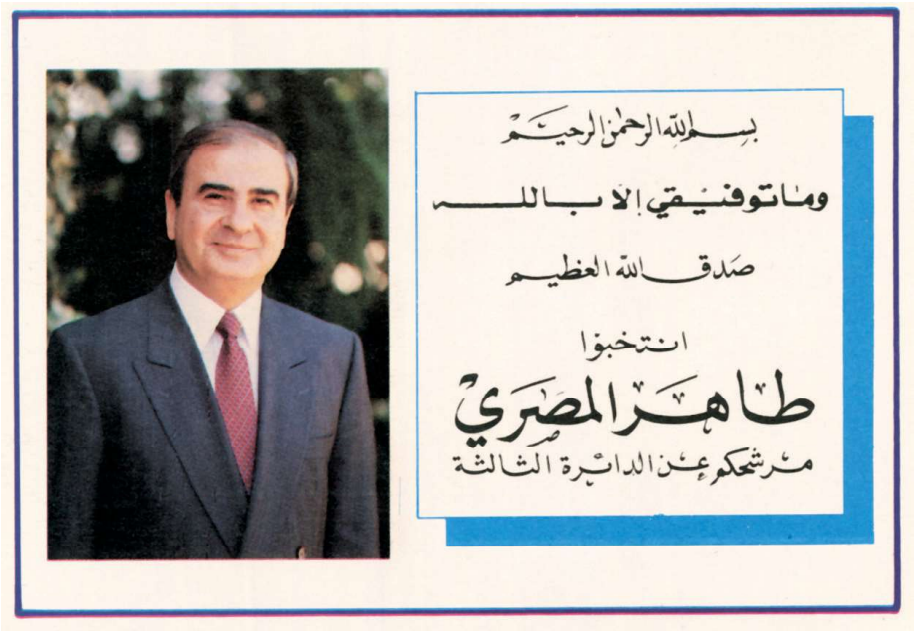

البطاقة الانتخابية لطاهر المصري في انتخابات برلمان ١٩٨٩

الملك حسين والرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران ووزير الخارجية طاهر المصري
(باريس - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)

طاهر المصري ورئيس الورزاء مضر بدران في مجلس النواب. (عمان – ١٩٩٣)

طاهر المصري مع جميس بيكر في احدى زياراته الى الأردن (عمان - ١٩٩١)

طاهر المصري والملك الحسين في العقبة خلال توليه رئاسة الوزراء عام ١٩٩١ (العقبة - ١٩٩١)

حكومة طاهر المصري في الصورة التقليدية مع الملك حسين بعد حلف اليمين الدستورية وقد غاب عن حلف اليمين د. عبد الله النسور وعلي ابو الراغب لتواجدهم خارج البلاد)
(عمان - حزيران/يونيو ١٩٩١)

الملك حسين في حديقة قصر الأمير الحسن بن طلال وانا عندما كنت رئيساً للوزراء ١٩٩١

الحفل المهيب لتكريم طاهر المصري في مضارب عشائر بني عباد ويبدو في الصورة علي السحيمات نائب رئيس الوزراء والشيخ مفلح العليان (ابو البشير) والدكتور ممدوح العبادي والقاضي الشيخ عبد الله العلاوين العبادي عام ١٩٩١

الملك الحسين والامير محمد – احمد اللوزي – زيد بن شاكر شاكر – عبد اللطيف عربيات – عندما كنت رئيسا للوزراء في احدى المناسبات الرسمية ١٢ اكتوبر ١٩٩١

طاهر المصري في احدى جولاته العربية مع الرئيس التونسي زين العابدين بن علي
(تونس - ١٩٩١)

الملك حسين يترأس اجتماعاً مع جميس بيكر والوفد الأمريكي ويبدو الى يمين الملك الامير محمد الامير حسن ولي العهد وزيد بن شاكر وعدنان ابو عودة والأمير عبد الله بن الحسين والى يساره طاهر المصري رئيس الوزراء وعبد الله النسور وزير الخارجية اثناء التحضير لمؤتمر مدريد (عمان ١٩٩١)

طاهر المصري، عندما كان رئيساً للحكومة، مع جلالة الملك حسين خلال احتفال في مدينة الحسين الرياضية، والأمير عبد الله وزيد بن شاكر، وقائد الجيش فتحي أبو طالب، وعدنان ابو عودة .(عمان - ١٩٩١)

اثناء زيارة جميس بيكر على عمان ويبدو في الصورة زيد بن شاكر وطاهر المصري

أثناء ترؤسي لجلسة في مجلس النواب

احمد اللوزي رئيس مجلس الاعيان وطاهر المصري في مجلس النواب عام ١٩٩٣

P U R E I S T H E T R U T H

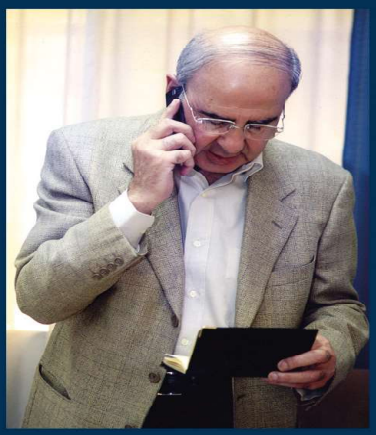

مذكرات طاهر المصري

الحقيقة بيضاء

ومهما كانتِ الظّروفُ الّتي واجهَتْني أو قَيَّدَتْ عملي، حرصتُ على الالتزام بقناعاتي، واَلتزمتُ بمبدأِ النّقدِ الذّاتيِّ لكي أتعلّمَ من أخطائي وأراجعَ مواقفي وأقيِّمَها حتّى أتمكّنَ من متابعةِ مسيرتي في خدمةِ الشّأنِ العامِّ.

وظلَّ ميزانُ حياتي السّياسيّة يعتمدُ على مبدأِ المكاشفةِ والمواجهةِ وليس على المواربةِ والمهادنةِ. وهذا ما منَحَني في مجملِ رحلتي الكثيرَ من الطّمأنينةِ والرّضا عمّا أفعلُهُ وأقولهُ بكلِّ حرّيّةٍ دونَ التّوقّفِ عندَ حساباتٍ تبدو لي في النّهاية خاسرةً تمامًا.

ونظرًا إلى أهمّيّةِ التّطوّراتِ والأحداثِ السّياسيةِ الّتي طبعتْ مسيرتي المهنيّةَ، فكنتُ في خضمِّ مراحلَ واَستحقاقاتٍ مرَّ بها وطني الأردنّ تحديدًا وأمّتي العربيّةِ عمومًا، وبما أنّني عايشتُ حقباتٍ ومراحلَ شهدتْ تغيّراتٍ جذريّةً؛ لذا، عزمتُ على تقديمِ ما خبرتُهُ وما عايشتُهُ في هذا الكتابِ بكلِّ شفافيّةٍ وموضوعيّةٍ.

ويبقى هدفي أن أزوّدَ القارئَ الأردنيَّ والعربيَّ بما علِمتُهُ وتعلَّمتُهُ من دونِ تجميلٍ للوقائعِ، أو تحريفٍ لها بغيةَ تجميلِ صورتي ومسيرتي على حسابِ الحقيقةِ.

فأنا لم أكتبْ هذه المذكّراتِ إلّا بهذه الرّوحِ. قضيتُ السّاعاتِ والأيّامَ في التّدقيقِ والتّمحيصِ، وحرصتُ على تجنّبِ أيِّ اتّهاماتٍ أو الاستنادِ إلى موادّ مزوَّرة.

لقد قلتُ في هذا الكتابِ ما لي وما عليَّ. وأملي أن يجدَ فيه مَنْ يطالعُهُ ما يزيلُ الغموضَ ويسلّطُ الضّوءَ على التّطوّراتِ الّتي أدّتْ إلى ما نحن فيه أردنيّين وعربًا.

وأعتقدُ أنّني قمتُ خلالَ هذه المسيرةِ بكلِّ ما اَستطعتُ إليه سبيلًا.

والله وليُّ التّوفيقِ.

طاهر المصري

9 786144 862629